

جلالة حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البحرين
قصر الرفاع
المنامة، البحرين

صاحب الجلالة،

نحن، المنظمات غير الحكومية البحرينية والدولية الموقعة أدناه، نود أن نلفت انتباهكم إلى قضية أحمد حميدان، المصور الصحفي البحريني الحائز على العديد من الجوائز الدولية المحكوم عليه بالسجن 10 عاما لما له علاقة بالعمل الذي كان يقوم به في توثيق الاضطرابات المستمرة في البحرين. هذه التهم وأحكام السجن هي أحد أشكال التهيب والقمع ضد الصحفيين والصحافة، وتعارض بشكل مباشر مع التزام البحرين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتوصيات التي قبلتها البحرين في العام خلال المراجعة الدورية الشاملة 2012 (UPR) [115.147، 115.155، 115.158]. ندعو حكومتكم للإفراج عن، واسقاط كافة التهم الموجهة لأحمد حميدان فوراً ودون قيد أو شرط والوفاء بالتزام البحرين بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

في يناير 2013، حاکمت المحاكم البحرينية أحمد حميدان إلى جانب أكثر من 30 شخصاً بتهم تتعلق بالهجوم على مركز للشرطة في سترة الذي جرى في وقت سابق من العام 2012. بعد مظاهرات متكررة على منزل عائلته، تم اختطافه من قبل رجال أمن يرتدون ملابس مدنية من مركز للتسوق في ليلة 29 ديسمبر 2012 واقتادوه إلى إدارة التحقيقات الجنائية، حيث تم استجوابه دون حضور محام. وقد أوضح أحمد أنه لم يشارك في أي أعمال عنف وأنه لم يتواجد خلال الهجوم مركز شرطة، وأن تواجده في التظاهرات عادة ما يكون فقط بصفتة مصور صحفي لتوثيق الاضطرابات المستمرة. حميدان المعروف عالمياً، هو مصور حائز على جوائز دولية عن صور احترافية ألتقطها في البحرين منذ عام 2011.

أن الحكم بالسجن 10 سنوات ضد حميدان، وكذلك الأحكام المماثلة ضد غيره من العاملين في مجال الإعلام، وهو شكل من أشكال التهيب والقمع وسوء المعاملة للعاملين في وسائل الإعلام البحرينية، ويعمل على تقويض حرية الصحافة في البحرين. بالإضافة إلى ذلك، أن الاعتداءات التي تعرض لها حميدان وعائلته، حيث عانى من العديد من المظاهرات على منزله قبل اعتقاله وطريقة اعتقال حميدان واختفائه القسري لمدة 19 ساعة قبل أن يسمح له بالاتصال بأسرته، يعمل أيضاً كصيغة شاملة من التهيب والإساءة للصحفيين.

بصفتها دولة موقعة على العهد الدولي، على البحرين أن تلتزم بالمعايير الدولية لحرية التعبير، بما في ذلك قدرة الإعلاميين على التوثيق ونشر أعمالهم حسب المادة 19.2 من العهد الدولي، التي تنص على أن " لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها". وبالمثل، ما كان مشار له ضمن عدد من التوصيات الـ 158 التي قبلت بها حكومة البحرين كجزء من خلال المراجعة الدورية الشاملة UPR هي إنهاء التخويف والقمع والرقابة ضد الصحفيين والصحافة في البحرين.

أن الاعتراف بهذه الالتزامات التي تعهدت بها البحرين، يتطلب أن ندعو حكومتكم للإفراج الفوري وغير المشروط عن أحمد حميدان ورفض جميع التهم الموجهة إليه. كما نطالب حكومة البحرين بدعم حرية الصحافة وحرية التعبير في البحرين، واتخاذ خطوات فورية لإنهاء جميع أشكال التهيب والاعتقال وسوء المعاملة وملاحقة واعتقال الصحفيين والمهين الإعلامية بتهم تتعلق بعملهم.

مع خالص التقدير،

أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

مراسلون بلا حدود

بحرين 19

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

لجنة حماية الصحفيين شريف منصور منسق برنامج الشرق الأوسط

صحفيون كنديون من أجل حرية التعبير

مركز البحرين لحقوق الإنسان

سلام البحرين لحقوق الإنسان

لويز رابيتس ووتش كنديا جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان

رابطة الصحافة البحرينية